

السيدة رئيسة المرفق البيئي العالمي
السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود
السيدات والسادة الحضور

يشرفنا هذا اليوم ان نترأس الوفد العراقي المشارك في اعمال الدورة الرابعة للمرفق البيئي العالمي ونود ان ننقل شكر الحكومة العراقية الى حكومة الاوروغواي والى جميع العاملين على اعداد وانجاح اهداف هذا التجمع الكبير

ان وزارة البيئة في العراق تأسست نتيجة الاهمال البيئي الواضح المعالم خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تعرضت البيئة في العراق الى العديد من المشاكل ، اختلفت اسبابها بين قرارات لا مسؤولية وعدم الاكتراث الى عواقب تراكماتها المستقبلية ، وبين تطبيق سياسات تنموية ذات نتائج بيئية سلبية جسيمة ، بالاضافة الى النمو السكاني المتزايد دون توفير المتطلبات الاساسية، وازدياد اعداد الفقراء الذين شكلوا قوة ضاغطة على الموارد الطبيعية، وعدم الاهتمام بمعالجة الملوثات التي نتجت عن الحروب، وغيرها من مشاكل.

- انعكست هذه المشاكل واصبحت تحديات تواجه البيئة في العراق ، وبدأت تهدد الاجيال القادمة، من التحديات التي تواجه العراق:
- 1- قلة كمية الموارد المائية وريادة النوعية.
 - 2- تلوث الهواء والضوضاء.
 - 3- غياب الادارة المتكاملة للنفايات البلدية والطبية.
 - 4- تفاقم ظاهرة التصحر وتدهر الاراضي الزراعية.
 - 5- وجود كميات كبيرة من النفايات الخطرة التي تحتاج الى خبرات عالية للتعامل معها.
 - 6- تلوث مناطق مختلفة من العراق باليورانيوم المنضب.
 - 7- وجود ما يقارب 25 مليون لغم ارضي وبحري وعدد كبير من القذائف الغير منفجرة.
 - 8- فقدان التنوع الاحيائي.
 - 9- التدمير الكامل للاهوار التي تقع في جنوب العراق.
 - 10- قلة الوعي البيئي.
 - 11- ضعف القوانين والتشريعات البيئية.
- وغيرها من التحديات التي لا يسمح الوقت لاستعراضها جميعاً.

بعد عام 2003، تحولت النظرة اتجاه العمل البيئي ، من نظرة ذات افق ضيق تدور في مجالات خدمية معينة ، الى نظرة اكثر شمولية ، من خلال مجموعة من الاجراءات والخطوات التي اتخذت والنصوص الدستورية الجديدة.

فبالرغم من الوضع الامني الخطر في العراق ، خططت وزارة البيئة ومنذ تأسيسها في عام 2003، الى وضع خطة عمل سنوية ، تقوم بتنفيذها كوادر الوزارة وحسب الموارد المتاحة لها، يتم من خلال تنفيذ الخطة جمع العديد من البيانات التي تخص القطاعات البيئية المختلفة والانشطة الملوثة، وتستغل هذه البيانات في اعداد التقرير السنوي للواقع البيئي في العراق الذي تعده وزارة البيئة ، حيث يتم الاستفادة من المعلومات التي تذكر فيه في اعداد الدراسات والبحوث البيئية من قبل المختصين في هذا المجال.

بالاضافة الى ذلك ، فقد قامت الوزارة وبمساعدة المنظمات المختصة في الامم المتحدة وغيرها ، من تمويل وتنفيذ العديد من المشاريع الريادية والبرامج البيئية المشتركة، التي تهدف الى مراقبة وتحسين الواقع البيئي واجراء البحوث والدراسات، ولا بد من الاشارة الى الجهود التي بذلت من جميع الاطراف في بناء القدرات المؤسسية للوزارة، وتوفير العديد من الاجهزة التي ساعدت وبشكل كبير في تحليل العينات والحصول على البيانات ، التي تعكس واقع حال مستويات التلوث في قطاعات البيئة، بحيث اصبحت الوزارة في الوقت الحاضر ، قادرة نوعا ما من اعداد وتنفيذ مشاريع يتم تمويلها من قبل الحكومة العراقية ، بالاضافة الى قيامها باعداد مقترحات لمشاريع اخرى سيتم عرضها على المنظمات الدولية.

ان الانظمة السرياسية السابقة، جعلت العراق بعيداً عن المحافل الدولية التي تعني بالبيئة، الامر الذي انعكس بشكل سلبي على قدرة المختصين في مختلف المجالات من مواكبة التطور العلمي ومنها التطور الحاصل في المجال البيئي ، والاطلاع على تجارب العالم، وبناءاً على ذلك تم اتخاذ قرارات ، جعلت العراق يعود وبشكل كبير الى المحافل الدولية، من خلال الاشتراك في معظم المؤتمرات البيئية التي ساعدت بشكل مباشر الى اتخاذ القرارات اللاحقة التي ادت الى توقيع العديد من مذكرات التفاهم وانضمام العراق الى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية الدولية ، حيث اصبحت العراق عضواً في الاتفاقيات التالية:

1 -اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة.

2 -اتفاقية الاوزون.

3 -اتفاقية التنوع الاحيائي.

4 -اتفاقية تغيرات المناخ.

5 -اتفاقية التصحر.

وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

ولايزال العراق يعمل بكل جد للانضمام الى الاتفاقيات البيئية الاخرى.

ان انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية يتوجب عليه تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي يتطلب تعاون جميع الجهات الدولية في تقديم الدعم بمختلف انواعه لوزارة البيئة لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها.

واخيراً وبالنيابة عن الحكومة العراقية نقدم شكرنا وتقديرنا الى جميع من ساهم في دعم العراق والوقوف الى جنبه لمواجهة التحديات البيئية في العراق التي سينعكس تحسنها الايجابي على البيئة في المنطقة ومنها الى العالم اجمع. وشكراً جزيلاً

حكمت جبرائيل كوركيس
بالنيابة عن معالي السيدة نرمين عثمان حسن
وزير البيئة